نتيجة للاضطرابات الناجمة عن رفع الرسوم الجمركية

«الوطني» أسعار النفط تتراجع تحت وطأة التوترات التجارية وتزايد الإمدادات العالمية

- منظمة (الأوبك) تسرع وتيرة خفض إنتاجها مع إمكانية وصول الإنتاج الأمريكي لمستوى الذروة
- الرسوم وتصاعد مخاطر تخمة الإمدادات يدفعان بالأسعار إلى أدنى مستوياتها في أربع سنوات

أسعار النفط الخام

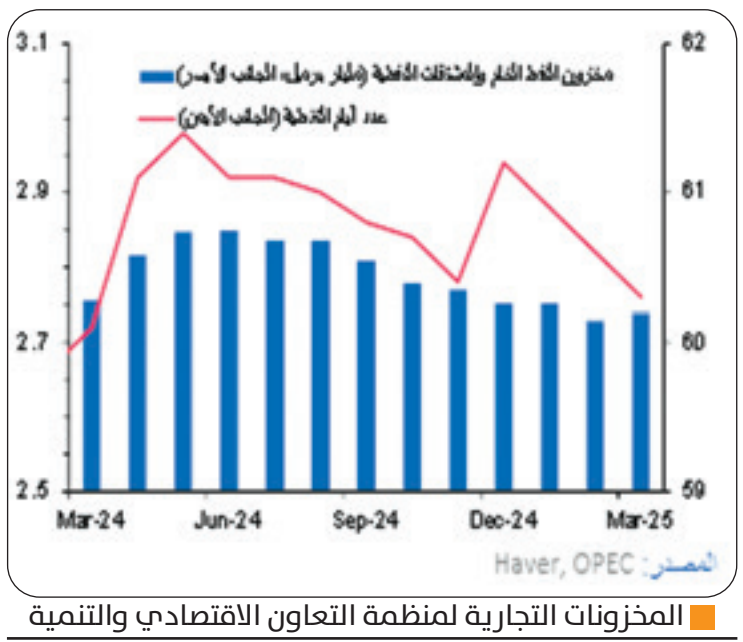

المخزونات التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

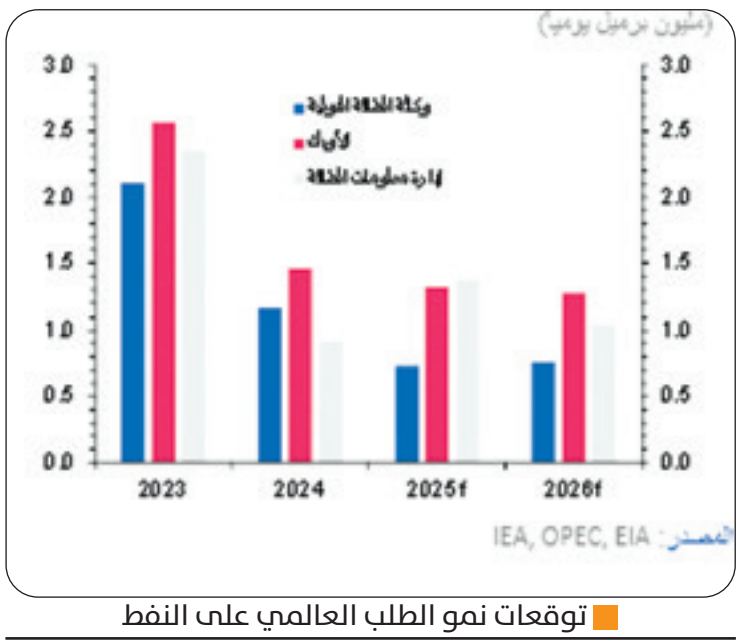

توقعات نمو الطلب العالمي على النفط

تصاعد النزاع التجاري بين أمريكا والصين أدى إلى تعديل حاد في توقعات نمو الطلب على النفط في الأجل القريب

أدى تصاعد المخاوف بشأن متانة الاقتصاد العالمي في ظل تنامي النزعة الحمائية التجارية، بالتزامن مع تسريع إنهاء تخفيض الإمدادات من قبل الأوبك وحلفائها، إلى هبوط أسعار مزيج خام برنت لأدنى مستوياتها في أربعة أعوام، مسجلة نحو 60 دولاراً للبرميل في مطلع مايو، لتسجل بعد ذلك ارتفاعاً طفيفاً من القاع الذي بلغته. ونتيجة لتراجع التوقعات الاقتصادية، خفضت وكالة الطاقة الدولية تقديرات نمو الطلب على النفط لعام 2025 إلى أدنى مستوى لها منذ سنوات، عند 740 ألف برميل يومياً، مما يرفع من مخاطر تراكم فائض المعروض على المدى المتوسط، في ظل استمرار زيادة الإمدادات من الأوبك وحلفائها إلى جانب ارتفاع التدفقات من خارج المجموعة. ويعد هذا التحدي من أبرز المخاطر الجوهرية التي تضغط على أسعار النفط الخام، كما يتضح من ضعف أداء العقود الآجلة وسلسلة المراجعات الهبوطية التي أصدرتها الوكالات المتخصصة. وعلى الجانب الآخر، تبقى بعض المحفزات الصعودية قائمة، وفي مقدمتها احتمالات تعطل الإمدادات نتيجة تشديد العقوبات الأمريكية على دولتي إيران وفنزويلا، أو إحراز تقدم يفضي إلى انخفاض توترات الحرب التجارية العالمية.

الأسواق

خلال الربع الأول من عام 2025، بقيت أسعار النفط مستقرة لحد كبير، إلا أنها شهدت انخفاضاً حاداً في الربع الثاني، بعد موجة الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فيما عُرف باسم "يوم التحرير" على شركاء الولايات المتحدة التجاريين، إضافة إلى قرار الأوبك وحلفائها بتسريع وتيرة التراجع عن خطة خفض الإمدادات. وخلال شهر أبريل، انخفض سعر مزيج خام برنت إلى أدنى مستوياته المسجلة في أربع سنوات، فاقداً ما نسبته 15% من قيمته بنهاية الشهر، في أكبر تراجع شهري يسجله منذ نوفمبر 2021، قبل أن يعمّق خسائره ليصل إلى 60.2 دولار في مطلع شهر مايو. ومنذ ذلك الحين، واجه سعر خام برنت صعوبة في تجاوز نطاق منتصف الستينيات، على الرغم من أن قرار الرئيس ترامب بتأجيل الرسوم الجمركية على السلع الصينية لمدة 90 يوما ساهم في رفع الأسعار بشكل طفيف.

وتتداول أسعار النفط حالياً حول مستوى 64 دولاراً للبرميل، وسط حالة من المعنويات السلبية الناتجة عن الارتفاع غير المتوقع في مخزونات النفط في الولايات المتحدة، واستمرار الأوبك وحلفائها في زيادة إمداداتها للشهر الثالث على التوالي، من جهة، والمؤشرات الإيجابية المتعلقة بتراجع عدد منصات النفط الأمريكية والتشاؤم المحيط بإمكانية التوصل لاتفاق نووي جديد يرضي الطرفين الأمريكي والإيراني من جهة أخرى. وكانت إستراتيجية "الضغط القصوى" التي انتهجها الرئيس ترامب مع إيران، والتهديد بفرض عقوبات أشد على صادرات الطاقة الإيرانية، من المحركات التي ساهمت في دعم أسعار النفط وقلصت من وطأة المعنويات السلبية التي سادت السوق في عام 2025. وبرز هذا الاتجاه اللافت في اتخاذ منحنى العقود الآجلة لخام برنت لنمط غير معتاد، إذ اتسمت أسعار العقود الفورية في مقدمته بحالة ميل إلى التراجع " back-wardation" (يشير لارتفاع أسعار التسليم الفوري مقارنة بالتسليم المستقبلي)، بينما انتقلت العقود الآجلة للأشهر اللاحقة إلى هيكل كونتاجو " contango" والذي يعكس ارتفاع أسعار التسليم المستقبلي مقارنة بالأسعار الفورية. ويشير هذا التباين اللافت في هيكل المنحنى إلى قراءة مزدوجة لحالة السوق، إذ يعكس حالة من التوازن النسبي في الطلب على المدى القصير مقابل مخاوف من وفرة في الإمدادات في الأجل المتوسط (الرسم البياني 2). ويُظهر هذا النمط المعروف باسم هيكل "الابتسامة" سلوكاً غير معتاد لمنحنى أسعار خام برنت، ويبدو أنه يشير إلى قناعة الأسواق بأن الطلب على النفط خلال فصل الصيف سيكون كافياً لدعم الأسعار على المدى القصير، لكنه لن يكون بالقدر الكافي لتفادي تراكم الفوائض والمخزونات لاحقاً. ويُعزى ذلك إلى مزيج مؤثر من العوامل التي تشمل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المرتبط بالرسوم الجمركية، وتسارع وتيرة الإمدادات من جانب الأوبك وحلفائها.

أدى تصاعد النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين إلى تعديل حاد في توقعات نمو الطلب على النفط في الأجل القريب، إذ قامت وكالة الطاقة الدولية، مسترشدة بتوقعات صندوق النقد الدولي الذي خفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي لعام 2025 (وما بعده)، بخفض تقديراتها لعام 2025 إلى 740 ألف برميل يومياً، و760 ألف برميل يومياً لعام 2026، في أدنى وتيرة نمو منذ عام 2020 الذي تأثر بشدة بتداعيات جائحة كورونا (الرسم البياني 4). ورغم هذا الخفض، أبقت الوكالة على تقديراتها لإجمالي الطلب العالمي عند مستوى 105 ملايين برميل يومياً في عام 2025، مما يعكس نظرة مستقرة نسبياً لمستوى الاستهلاك العام، وإن كانت محفوفة بمخاطر تباطؤ النمو. وفي المقابل، خفّضت الأوبك توقعاتها لنمو الطلب بوتيرة أقل، بلغت 150 ألف برميل يومياً، ليستقر عند 1.3 مليون برميل يومياً لكل من عامي 2025 و2026. وتستند المنظمة في رؤيتها لعوامل داعمة، أبرزها نمو إنتاج البتروكيماويات، وتزايد النقل البري والجوي، إلى جانب تحسن النشاط الصناعي. وتتسق هذه التقديرات مع توجه الأوبك وحلفائها نحو تسريع وتيرة التراجع عن التخفيضات الطوعية.

العرض

أعلنت مجموعة الأوبك وحلفاؤها عن تسريع وتيرة تراجعها عن التخفيضات الطوعية للإنتاج بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً من قبل مجموعة الثمانية ضمن أوبك والتي تضم ثماني أعضاء (السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان) من 131 ألف برميل يومياً في أبريل إلى 411 ألف برميل يومياً في مايو وكل من يونيو ويوليو، رغم تصاعد الضغوط على جانب الطلب. وجاء هذا القرار في إطار مساعي الأوبك لفرض مزيد من الانضباط الداخلي، في ضوء تكرار تجاوز بعض الأعضاء لحصصهم المقررة، وعلى رأسهم العراق وكازاخستان. وتسعى المجموعة من خلال هذا التحرك لإحداث ضغط مالي ناجم عن تراجع الأسعار، يدفع الدول غير الممتثلة إلى تصحيح مساراتها وتنفيذ خفض تعويضي، بعد سلسلة من التجاوزات التي أضعفت الالتزام الجماعي ضمن التحالف.

وتضمن الاتفاق الأخير للأوبك وحلفائها بنداً رئيسياً يقضي بقيام الدول غير الممتثلة لحصص الإنتاج المقررة بتعويض تجاوزاتها السابقة عبر خفض تدريجي للإمدادات، وفق جدول زمني مشترك ومتفق عليه، في محاولة لإعادة التوازن إلى السوق وتعويض الكميات الزائدة التي كان من المقرر ضخها خلال الأشهر المقبلة. ووفقاً لمصادر الأوبك الثانوية، فإن متوسط حجم التخفيضات التعويضية المطلوب من الأعضاء الثمانية بلغ نحو 305 آلاف برميل يومياً خلال الفترة من يناير 2024 وحتى مارس 2025، وهو ما كان كفيلاً، نظرياً، بتغطية الزيادة المقررة سابقاً البالغة 131 ألف برميل يومياً، إلا أن التطبيق الفعلي أظهر تبايناً واضحاً، إذ سجلت الزيادة الصافية في إمدادات الدول الأعضاء خلال أبريل، وهو أول شهر في الجدول الزمني للتراجع عن خفض حصص الإنتاج تدريجياً، نحو 23 ألف برميل يومياً فقط - أي دون مستوى 131 ألف برميل يومياً المستهدف بكثير. ومن بين الدول الثماني، رفعت أربعة فقط إنتاجها، هي السعودية، والإمارات، وعمان وروسيا.

وواصل إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة تحليقه بالقرب من مستويات قياسية، مسجلاً نحو 13.4 مليون برميل يومياً بحلول منتصف مايو، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (الرسم البياني 6). مع ذلك، وفي ظل تراجع أسعار النفط وتزايد الضبابية حيال آفاق الاقتصاد العالمي، خفضت الإدارة بشكل ملحوظ توقعاتها لنمو الإنتاج خلال عام 2025 إلى 208 آلاف برميل يومياً فقط - أي ما يقارب نصف تقديراتها السابقة - في أبطأ وتيرة نمو منذ عام 2021. ومن المرجح أن يتباطأ النمو أكثر في عام 2026 ليبلغ 82 ألف برميل يومياً فقط، مع تراجع نشاط الحفر من قبل المنتجين نتيجة ضغوط الأسعار. ووفقاً لمسح الطاقة الصادر عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي في دالاس، يبلغ متوسط سعر التعادل لحفر بئر جديدة في مناطق النفط الصخري الأمريكية نحو 65 دولاراً للبرميل، أي أعلى من السعر الحالي لخام غرب تكساس الوسيط بعدة دولارات.

كما تواجه شركات النفط الصخري الأمريكية ضغوطاً متزايدة ناجمة عن ارتفاع نسب الغاز إلى النفط والماء إلى النفط في آبار الإنتاج، ما يُثقل كاهل البنية التحتية ويرفع التكاليف التشغيلية. ووفقاً لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، من المتوقع أن يبلغ إنتاج الخام ذروته عند 14 مليون برميل يومياً بحلول عام 2027، مع تسجيل النفط الصخري نحو 10 ملايين برميل يومياً قبل أن يبدأ في الانخفاض التدريجي حتى عام 2050. من جهة أخرى، لا يقتصر تأثير انخفاض الأسعار على قطاع النفط الصخري فقط، بل يمتد ليشمل أيضاً الإنتاج الأوسع نطاقاً من خارج دول ميثاق التعاون المشترك، الأمر الذي دفع إلى خفض التوقعات المستقبلية.

ميل المخاطر نحو التراجع وسط غياب محفزات واضحة

تُلقي تحديات الاقتصاد الكلي العالمي بما في ذلك تصاعد التوترات التجارية وعودة السياسات الحمائية، بظلالها على توقعات الطلب على النفط، في وقت يتزايد فيه المعروض من المنتجين ضمن مجموعة الأوبك وحلفائها وخارجها. وقد انعكس هذا التباين بين العرض والطلب سلباً على معنويات السوق، مما دفع الأسعار بالتالي نحو التراجع

بالتعاون مع قوة الإطفاء العام

«الخليج» ينظم ورشة عمل لموظفيه لتعزيز الوعي بأسباب الحرائق وطرق الوقاية والإخلاء

- تأتي هذه المبادرة ضمن جهود البنك لمعرفة كيفية التصرف في حالات الطوارئ بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية

الرائد محمد أسيري يشرح لموظفي البنك أسباب الحرائق

مع مسؤولي الإطفاء عقب ورشة العمل التوعوية

نظم بنك الخليج ورشة عمل توعوية لموظفيه بالتعاون مع قوة الإطفاء العام، وذلك في إطار حرص البنك على تعزيز الوعي بأسباب الحرائق وطرق الوقاية والإخلاء في بيئة العمل والمنزل وخلال الانتقال بالسيارة، وكذلك التعريف بأنواع المطفآت وكيفية استخدامها.

وقد حاضر في الورشة الرائد محمد أسيري من الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام، حيث تناول عدداً من المحاور المهمة المتعلقة بإجراءات الأمن والسلامة، وأساليب التعامل مع حالات الطوارئ، وسبل الوقاية من الحرائق في الأماكن المغلقة. وتناولت الورشة معلومات أساسية حول أهم أسباب اندلاع الحرائق، وكيفية الوقاية منها، بالإضافة إلى الطرق السليمة لمواجهة الحريق حال اندلاعه، وذلك لحين وصول فرق الإطفاء إلى موقع الحدث. كما تم التأكيد على أهمية التصرف السريع والواعي، واستخدام معدات السلامة المتوفرة في الموقع بشكل صحيح.

وتأتي هذه المبادرة ضمن جهود بنك الخليج المستمرة لتعزيز بيئة عمل آمنة وصحية، ورفع مستوى الوعي لدى الموظفين بكيفية التصرف في حالات الطوارئ، بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية.

وفي ختام الورشة قدم بنك الخليج درعاً تذكارياً لمسؤولي قوة الإطفاء العام، تقديراً لدورهم في حماية المجتمع ودورهم البطولي في مواجهة المخاطر من أجل الحفاظ على مقدرات الوطن وسلامة المواطنين والمقيمين.

تتمثل رؤية بنك الخليج أن يكون البنك الرائد في الكويت، من خلال مشاركة موظفيه في العمل خلال بيئة شاملة ومتنوعة لتقديم خدمة عملاء مميزة، مع الحرص على خدمة المجتمع بشكل مستدام. وبفضل الشبكة الواسعة من الفروع والخدمات الرقمية المبتكرة التي يملكها البنك، يمنح عملائه حق اختيار كيفية ومكان إتمام معاملاتهم المصرفية، مع ضمان الاستمتاع بتجربة مصرفية سهلة وسريعة.

وفي إطار دعمه لرؤية الكويت 2035 "كويت جديدة"، وحرصه على التعاون مع مختلف الأطراف لتحقيقها، يلتزم بنك الخليج بالعمل على إحداث تطورات قوية في مجال الاستدامة، على كافة المستويات البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال مبادرات الاستدامة المتنوعة، والمختارة بشكل استراتيجي داخل البنك وخارجه

شركات "خليج ت" و"وطنية م ب" و"مراكز" و"يونيكاب" الأكثر ارتفاعا

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 44.78 نقطة

شركات (إنجازات) و(أسس) و(الخليجي) و(إيفا فنادق) الأكثر انخفاضا

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع مؤشرها العام 78ر44 نقطة بنسبة بلغت 55ر0 في المئة ليبلغ مستوى 63ر8159 نقطة وتم تداول 3ر312 مليون سهم عبر 19014 صفقة نقدية بقيمة 7ر86 مليون دينار (نحو 16ر266 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 06ر85 نقطة بنسبة بلغت 23ر1 في المئة ليبلغ مستوى 37ر6991 نقطة من خلال تداول 7ر106 مليون سهم عبر 7044 صفقة نقدية بقيمة 15ر4 مليون دينار (نحو 47ر2 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 97ر36 نقطة بنسبة بلغت 42ر0 في المئة ليبلغ مستوى 23ر8854 نقطة من خلال تداول 6ر205 مليون سهم عبر 11970 صفقة بقيمة 3ر71 مليون دينار (نحو 8ر218 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 52ر40 نقطة بنسبة بلغت 57ر0 في المئة ليبلغ مستوى 46ر7181 نقطة من خلال تداول 5ر90 مليون سهم عبر 4799 صفقة نقدية بقيمة 12 مليون دينار (نحو 8ر36 مليون دولار).

وكانت شركات (خليج ت) و(وطنية م ب) و(مراكز) و(يونيكاب) الأكثر ارتفاعا فيما كانت شركات (إنجازات) و(أسس) و(الخليجي) و(إيفا فنادق) الأكثر انخفاضا